



ديباجة الندوة العلمية

إلى جانب النظام المركزي، تعتمد الدولة في تنظيم الجهاز الإداري على أسلوب اللامركزية الإدارية، الذي يقوم على أساس توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة، و بين أشخاص الإدارة المحلية في الأقاليم، حيث تتولى هذه الأشخاص تسيير الشؤون المحلية للمواطنين دون تدخل الجهاز المركزي.

و باعتبار الجماعات المحلية للدولة هي البلدية و الولاية حسب ما نصت عليه المادة 17 من دستور 2020، فهما بذلك تشكلان الهيئتان الإقليميتان اللتان تمثلان اللامركزية في الجزائر، لدى فقد عملت الدولة جاهدة على تطوير هذه الهيئات، و جعلها أكثر فعالية من أجل تحقيق الحاجات المحلية.

و بهدف ترسيخ مبادئ الديمقراطية و تحقيق التنمية، تم الاعتراف للجماعات المحلية بالشخصية المعنوية و باستقلالية في القيام بوظائفها، و تمكينها من سلطة البت و اتخاذ القرارات الإدارية التي لها علاقة بشؤونها المحلية.

إذا فبالرغم من تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية و بالاستقلال المالي و الإداري في تسيير شؤونها و ممارسة اختصاصها، إلا أنها تابعة للسلطة المركزية من خلال خضوعها للوصاية الإدارية.

إشكالية الندوة العلمية

ما مدى فعالية و نجاعة الوصاية الإدارية التي تبناها التشريع الجزائري من أجل ضمان إقامة علاقة قانونية دائمة و مستمرة بين الجماعات المحلية و السلطة المركزية؟

محاور الندوة العلمية

المحور الأول: الإطار الدستوري و القانوني للجماعات المحلية.

المحور الثاني: مظاهر الرقابة على الجماعات المحلية

المحور الثالث: الجانب المالي للجماعات المحلية بين النظري و التطبيقي

ترسل المداخلات على البريد الإلكتروني:

fouziafaiza.hachemi@gmail.com